

قواعد الإجراءات الاصولية في النظام القضائي الإسلامي

م.د. عبدالرحمن عباس ادعين

ديوان محافظة بابل

يعد موضوع القضاء والإجراءات القضائية في الإسلام من الموضوعات المهمة لما له من تأثير مباشر في حياة المجتمع كونه تطبيق للحكم الشرعي في حياة الناس والمجتمع، والعمود الفقري لهذا العمل هو القاضي والإجراءات القضائية التي يتخذها، ولقد أولى الرسول الكريم محمد (ص) ومن بعده الخلفاء الراشدين وفقهاء الشريعة هذا الموضوع اهتماما خاصا وهذه الإجراءات التي تكون عمود العمل القضائي او ما يعرف اليوم بالأصول الجزائية والمرافعات المدنية هو عبارة عن مجموعة القواعد المستمدة من الشرع والتشريع التي تبيين التنظيم القضائي للدولة وتحدد إجراءات التقاضي امام سلطاتها القضائية ولقد تناول هذا الموضوع عدد كبير من الباحثين من القدماء والمحدثين بالدراسة والتحليل ، هذا وان فقهاء المسلمين تعمقوا في دراسة هذا الجانب من حضارتنا العربية والإسلامية كما اعد القضاء في الإسلام مصدرا احتياطيا من مصادر الاحكام بالاعتماد على ما افتى وقضى به قضاة المسلمين من احكام عادلة مستوحاة من روح الشريعة الإسلامية وتتماشى مع روح العصر ومعمول بها الى يومنا هذا وتعد من المبادئ العامة في قواعد الأصول الجزائية والمرافعات المدنية، وبما ان موضوع أصول المحاكمات الجزائية والمرافعات المدنية في النظام القضائي الإسلامي بحاجة الى الدراسة والتفحص في كافة جوانبها على ان الفترة الأساسية في تكوين المبادئ العامة في مجال علم الأصول الجزائية والمرافعات المدنية هي العهد النبوي وفترة الخلافة الراشدة وما تلاه من ازدهار وتطور في عهود الدولة العربية الإسلامية. هذا وقد جاء هذا البحث لكي نقدم من خلاله شيئا عن الإجراءات القضائية المتبعة في النظام القضائي الإسلامي او ما يعرف اليوم (بأصول المحاكمات الجزائية والمرافعات المدنية).